

## أثر السرية المصرفية على مكافحة جريمة تبييض الأموال

سياري هاجر

كلية الحقوق

جامعة الإخوة منتوري

قسنطينة

**ملخص:** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الاجراءات المطبقة في المصارف العاملة في الجزائر للرقابة على عمليات تبييض الأموال ، ومكافحتها وذلك من خلال دراسة اجراءات التحقق من العميل ، الرقابة الداخلية التجهيزات لمكافحة عمليات تبييض الأموال وتشمل اللجان والوحدات الادارية ، التقيد بالقوانين والتنشريات الدولية وتعليمات سلطة النقد وتأهيل تدريب الموظفين ، مع وضوح الأدلة الارشادية والتوجيهية .

وقد خرجت الدراسة بعدة توصيات أهمها أن على البنوك تعزيز اجراءات التحقق من العميل بصرف النظر عن قيمة العملية ، و مراعاة عدم عرقلة العمل بسبب متطلبات الحيطة والحذر الاضافية تعزيز التعاون بين سلطة النقد و المصارف في التعرف على العمليات المشبوهة وتعميق أو اصر التعاون الدولي ، كما توصي الدراسة بالاهتمام باصدار المصرف لدليل اجراءات داخلي واضح وملزم لمواجهة عمليات تبييض الأموال .

### مقدمة:

غالبا ما تتم جرائم تبييض الأموال عبر البنوك لاسيما في الدول التي تطبيق السرية المصرفية في قطاعها البنكي، لتجد هذه الأموال المستقر والملجأ الآمن .

حيث تلعب البنوك دورا كبيرا في خلق الائتمان وتوزيعه من أجل دعم نشاط المشروعات الاقتصادية، والائتمان يفرض الثقة والثقة لا تقوم إلا في إطار الائتمان.

فالسرية المصرفية من القواعد الاساسيه في عمل البنوك ، التي تلتزم بموجب القوانين والأعراف بحفظ أسرار العملاء وعملياتهم المصرفية ،

### Abstract:

This study aims to recognize the procedures adopted by banks to supervise and attack money laundering operations, Which included (investigating the client, internal supervising, equipments of laundering money which consist of the committee and the administrative units, commitment with laws and international legislations and algerien Monetary Authority instructions, training employees, clarity of directions).

غالبا ما تتم جرائم تبييض الأموال عبر البنوك لاسيما في الدول التي تطبق السرية المصرفية في قطاعها البنكي، لتجد هذه الأموال المستقر والملجأ الأمن . حيث تلعب البنوك دورا كبيرا في خلق الائتمان وتوزيعه من أجل دعم نشاط المشروعات الاقتصادية، والائتمان يفرض الثقة والثقة لا تقوم إلا في إطار الكتمان. فالسرية المصرفية من القواعد الاساسية في عمل البنوك ، التي تلتزم بموجب القوانين والأعراف بحفظ أسرار العملاء وعملياتهم المصرفية ، ما لم يكن هناك نص في القانون أو في الاتفاق يقضي بغير ذلك<sup>(1)</sup>.

وينصرف السر المصرفي إلى كل أمر أو معلومات أو وقائع تتصل بعلم البنك عن عميله بمناسبة نشاطه أو بسبب هذا النشاط، ويستوي في ذلك أن يكون العميل قد أفضى بها بنفسه إلى البنك أو أن يكون قد اتصل بعلم البنك بها من الغير. ويعتقد البعض انه يلزم وجود شرط صريح في العقد مع العميل بالزام البنك بكتمان السر بحيث لا تقوم مسؤولية البنك إذا تخلف هذا الشرط، ومع ذلك يعتقد الأغلبية أن الالتزام بالمحافظة على السرية هو التزام ضمني يقع على البنوك في علاقتها بالعملاء لما تقتضيه طبيعة العلاقة المصرفية من ثقة متبادلة وحيدة وحذر، ومن ثم يوجد واجب ضمني على البنوك بعدم إفشاء المعلومات عن العملاء بعمد أو بإهمال<sup>(2)</sup>.

وإذا كانت السرية المصرفية مبدأ مستقرا في المعاملات المصرفية، ولا يجوز إفشاء أسرار العميل إلا في الحالات المحددة بالقانون، فبما ترى هل يجوز رفع السرية المصرفية من قبل البنوك في حالة ابلاغها عن العمليات المشبوهة ذات الصلة بأنشطة تبييض الأموال إلى السلطات المختصة ؟ وهل يترتب عن ذلك قيام مسؤوليتها؟

وقد اختلفت التشريعات في الإجابة عن هذه التساؤلات. فهناك تشريعات ترفض الخروج على مبدأ السرية المصرفية حتى في حال تبييض الأموال ، وهناك تشريعات أخرى حديثة بدأت تحد من هذا المبدأ في حالة غسل الأموال وذلك بهدف الحفاظ على الصالح العام<sup>(3)</sup>. حيث تعتبر جريمة تبييض الأموال نوعا جديدا من أنواع الجريمة المنظمة، وهذه الأخيرة لم يتفق لا الفقه ولا التشريع على مصطلح موحد للدلالة عليها ، فالبعض يطلق اسم جريمة غسل الأموال والآخر يسميها الجريمة البيضاء والبعض يطلق عليها اسم جريمة تبييض الأموال ، ورغم التسميات المختلفة التي تطلق عليها إلا أن هدفها واحد<sup>(4)</sup>.

حيث أن جريمة تبييض الأموال لا وطن لها، فقد يكون لها طابع وطني إذا تعلق بالتهريب الضريبي والتجارة غير المشروعة والمعاملات المشبوهة والرشوة والاختلاس... الخ وقد يكون بعضها دولي في هذه الحالة تتخطى حدود الدولة لتغييرها إلى دولة أخرى إذا ما ارتبطت بالاقتصاد والتجارة الدولية أين يتم تحويل الأموال المتأتية من مصادر مشبوهة بعد تبييضها إلى البنوك العالمية الموجودة بمناطق جغرافية معينة<sup>(5)</sup>.

لذا فأنا ومن خلال هذا البحث سوف نجيب عن هذه التساؤلات السابقة و سنحاول التعرف إلى موقف المشرع الجزائري والذي يتبنى مبدأ السرية المصرفية ، وفيما إذا كان يخرج عن هذا المبدأ في حالة تبييض الأموال ، أم يتعارض مبدأ الأخذ بالسرية المصرفية في هذه الحالة من خلال النقاط التالية :

أولا: ماهية تبييض الأموال ووسائله.

ثانيا: ماهية السر المصرفي والاعتبارات التي يقوم عليها.

ثالثا: دور البنوك في عمليات تبييض الأموال.

إن مصطلح غسل الأموال أو تبييض الأموال الملوثة هو تعبير واحد يقصد به إخفاء أو تمويه المصادر الحقيقية غير المشروعة للأموال المنقولة و غير المنقولة المتأتية عن ارتكاب الجرائم المنظمة كتجارة المخدرات والمؤثرات العقلية وتهريب الأسلحة والأشخاص وتزوير النقود وتجارة الرقيق واختلاس المال العام ..... الخ ، ومن ثم إدخال هذه الأموال ضمن نطاق الدورة الاقتصادية الشرعية ، وصولا إلى تداولها بصوره طبيعية ومشروعة<sup>(6)</sup>..

1- وسائل تبييض الأموال:

إن عملية تبييض الأموال تحصل بعدة طرق وتقنيات<sup>(7)</sup> بدءاً من شراء سلع وكمبيالات وصولاً إلى عمليات ضخمة ومعقدة ، وقد تكون على مراحل أو مندمجة ببعضها البعض ، حيث تقسم الأساليب المستخدمة في غسل الأموال إلى أساليب تقليدية ومنها طريق تبادل العملة وشراء الأصول المالية ، وهناك الأساليب الحديثة والتي منها استخدام البطاقة الذكية أي: النقود الإلكترونية ( E. money ) أو ( smart card ).

2- مراحل تبييض الأموال :

يمر نشاط تبييض الأموال غير المشروعة بثلاث مراحل أساسية:

- مرحلة توظيف المال<sup>(8)</sup> : PRELAVAGE

ويتمثل في تحويل نقود من ورق متحصلة من جريمة إلى أداة نقدية أخرى أو إلى مال آخر ، كالقيام بعملية عقارية مثلاً.

- مرحلة التمويه: EMPILAGE OU LAVAGE

ويتمثل في تثبيت القيم التي تم تحويلها خلال المرحلة الأولى وتوزيعها في عمليات متعددة، وذلك للحيلولة دون اقتفاء أثر المال وعرقلة عملية البحث والتحري.

- مرحلة الإدماج: RECEYCLAGE

يتم خلال هذه المرحلة استعمال المنتجات المبيضة التي كسبت مظهر المشروعية في شكل استثمارات في النشاط الاقتصادي أو في شكل نفقات.

- جريمة تبييض الأموال وأركانها :

أ- تعريف جريمة تبييض الأموال:

يعرف جرم تبييض الأموال بأنه كل فعل يقصد به: إخفاء المصدر الحقيقي للأموال غير المشروعة أو إعطاء تبرير كاذب لهذا المصدر بأي وسيلة كانت.  
تحويل الأموال أو استبدالها مع العلم بأنها أموال غير مشروعة لغرض إخفاء أو تمويه مصدرها أو مساعدة شخص في ارتكاب الجرم على الإفلات من المسؤولية ولقد ارتقت عملية تبييض الأموال إلى مستوى الجريمة المنظمة وأصبحت جريمة قدرة يعاقب عليها القانون .  
وهذه الجريمة لديها الميزات التالية:

• جريمة تبعية تفترض وجود جريمة سابقة لها.

• جريمة قابلة للتداول وتتخفى خلف قناع اجتماعي مبرر له.

• جريمة تبييض الأموال هي جريمة اقتصادية.

3- أركان جريمة تبييض الأموال :

سوف نحاول في هذه الفقرة تحليل أركان جريمة تبييض الأموال ، وسنقتصر على تحليل الأركان التالية ( الركن المفترض ، الركن المادي ، الركن المعنوي) دون الركن الشرعي لأنه مكرس في المادة 389 مكرر ، ولا يحتاج إلى عناء التوضيح .

أ- الركن المفترض

تتفق كل التشريعات المحرمة لجريمة تبييض الأموال – وهذا بداهاة – أن هذه الجريمة تابعة Délit de conséquence لجريمة سبق ارتكابها والتي هي جريمة أولية Infraction préalable نتجت عنها هذه الأموال، لتأتي مرحلة تالية وهي عملية تبييض الأموال القذرة لتطهيرها<sup>(9)</sup> في إحدى الصور ، إذا فلارتكاب إحدى صور السلوك الإجرامي للجريمة يفترض بدء وجود جريمة سابقة رتبت أموال غير مشروعة وهو ما يعرف بالركن المفترض.

فالركن المفترض في هذه الجريمة يفترض وجود جريمة سابقة حصلت أموالاً غير مشروعة، فإذا لم يتحصل عن الجريمة أية أموال ، فلا مجال للحديث عن هذه الجريمة كما أن الأموال يجب أن تكون متحصل عليها من جريمة ، فلا مجال لتطبيق النص المذكور على الأموال المتحصل عليها بطريق الإثراء بلا سبب والدفع غير المستحق وهو ما سنتناول تحليله فيما يلي :<sup>(10)</sup>

وبالنظر إلى القانون 05-01 المذكور فإن المشرع الجزائري يتكلم في نص المادة 22 منه عن تحصيلات الأموال الناتجة من جنابة أو جنحة ، كما أنه من جهة أخرى يتكلم عن البراءة والتسريح (Acquittement et relaxe) وهما لفظان درجت التقاليد القضائية على استعمالهما بصفة مختلفة وتبعاً لذلك فالأول يخص الجنايات بينما الثاني يخص الجنح<sup>(11)</sup>.

كما لم يأخذ المشرع الجزائري بالأسلوب المختلط على غرار تشريعات الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وهو أن تشمل الجريمة الأصلية كل الجنايات نظراً لخطورتها أما الجنح فهي محددة على سبيل الحصر.

ب- الركن المادي

لقد حددت المادة 389 مكرراً صور السلوك الإجرامي لجريمة تبييض الأموال بأنها:

- (أ) تحويل الممتلكات أو نقلها
- (ب) إخفاء أو تمويه الطبيعة الحقيقية للممتلكات.
- (ج) اكتساب أو حيازة أو استخدام الممتلكات.
- (د) المشاركة في ارتكاب الجرائم المذكورة أو التواطؤ أو محاولة ارتكابها والمساعدة والتحريض وتسهيله وإبداء المشورة بشأنها.

مما نلاحظه بادئ ذي بدء في الصور المذكورة أن المشرع الجزائري قد نقل بصورة شبه حرفية صور السلوك الإجرامي من اتفاقية فيينا ، وأراد من خلال ذلك تكريس الواقع الدولي المفروض- ليس على الجزائر فقط - على أساس اعتبار الجريمة من الجرائم المنظمة والعبارة للحدود الوطنية . وما نلاحظه من جهة ثانية أن المشرع الجزائري قد عد من صور السلوك ما ذكره في الفقرة د ( المشاركة .. ) حتى وإن كان خروج عن القواعد العامة المقررة في الاشتراك كما ذكر المحاولة أو الشروع في ارتكاب الجريمة .

فالمشرع أحاط بكافة أشكال السلوك الإجرامي وذلك في إطار الالتزام بالشرعية .

ج- الركن المعنوي في جريمة تبييض الأموال

الركن المعنوي ضروري لقيام الجريمة قانوناً، فالقاعدة أن لا جريمة بدون ركن معنوي. فالركن المعنوي يتمثل في العناصر النفسية لماديات الجريمة والسيطرة النفسية عليها وتعتبر الإرادة أهم هذه العناصر ولهذا أجاز البعض القول بأن الإرادة هي جوهر الركن المعنوي. ولا تكفي الإرادة وحدها للقول بتوافر الركن المعنوي ، وإنما يلزم أن تتجه هذه الإرادة إلى الماديات غير المشروعة للجريمة ( الركن المادي ) أي يلزم أن تكون إرادة غير مشروعة أي أئمة أو خاطئة أو ما يعبر عنه بالإرادة الإجرامية وهي تستمد تلك الصفة من الماديات غير المشروعة . فالثابت من كل هذا أن المشرع الجزائري في هذه الجريمة وفي تحديد الركن المعنوي اكتفى بالقصد العام بعنصرية العلم والإرادة<sup>(12)</sup>.

3- العقوبات المقررة لجريمة تبييض الأموال :

إن العقوبات المقررة في جريمة تبييض الأموال هي عقوبات جناحية دوماً سواء عندما يتعلق الأمر بالتبييض البسيط أو التبييض المشدد، ولكن يجب علينا قبل التطرف إلى بيان العقوبات أن نفرق بين العقوبات المسلطة على الشخص الطبيعي، ثم بعد ذلك نتناول العقوبات المقررة على الشخص المعنوي.

أ- العقوبات المسلطة على الشخص الطبيعي :

إن العقوبات المسلطة على الشخص الطبيعي تتمثل فيما يلي:

1. الحبس والغرامة :

فإن العقوبة الأصلية المقررة في نص المادة 389 مكرر عي الحبس من 5 إلى 10 سنوات وغرامة من 1.000.000 دج إلى 3.000.000 دج ، وهي العقوبة المقررة للجريمة ، سواء وقعت كاملة أو عند حد الشروع، إذ ساوى المشرع في مقدار العقوبة بين الجريمة التامة والشروع فيها كما طبقاً لنص المادة 389 مكرر 3 كما أشرنا آنفاً.

ما يلاحظ أن هذا القدر من العقوبة المقررة لجريمة تبييض الأموال فيه تزايد كبير عن العقوبة المقررة للجريمة الأصلية التي تحصل منها المال الغير مشروع كجرائم السرقات البسيطة 350 ق . العقوبات، جنحة الاختلاس المادة 1/119، أفعال الدعارة المنصوص عليها في المادة 343 منه. حيث أن المشرع حتى ولو كانت الجريمة السابقة غير محددة فإنه لم يكن يقصد الجرائم التي نوهنا عليها سابقا إنما انصب قصده على جرائم أشد خطورة كجريمة المتاجرة في المخدرات طبقا للمادة 17 من القانون رقم 18/04 المؤرخ في 2004/12/25 وجريمة اختلاس أموال عمومية طبقا للمادة 119 الفقرة 3 و4 وغيرها من الجرائم الخطيرة. وتشدد العقوبة المذكورة أعلاه لتصبح الحبس من 10 إلى 15 سنة وبغرامة من 4.000.000 دج إلى 8.000.000 دج ( وهو ما يعرف بالتبييض المشدد) في حالة ما إذا كان ارتكاب الجريمة:

- على سبيل الاعتقاد.
- باستعمال التسهيلات التي يمنحها نشاط مهني.
- في إطار جماعة إجرامية .

2. المصادرة:

اعتبر المشرع المصادرة في هذه الحالة من العقوبات التكميلية الوجوبية ، إذ أنها في الأصل جوازيه ما لم يوجبها القانون ، وهي عقوبة مالية وجوبية.

3. العقوبات التكميلية:

نصت المادة 389 مكرر 5 على أنه يطبق على من ثبت في حقه ارتكابه لجريمة تبييض الأموال العقوبات المنصوص عليها في المادة 9 وهذه العقوبات هي عقوبات جوازيه يجوز للقاضي أن ينطق بها وتتمثل في:

1. تحديد مقر الإقامة ولا يجوز أن تجاوز مدته 5 سنوات، يبدأ تنفيذه من يوم انقضاء العقوبة الأصلية أو الإفراج عن المحكوم عليه.
2. المنع من الإقامة هو الحظر على المحكوم عليه أن يوجد في بعض الأماكن.
3. الحرمان من مباشرة بعض الحقوق وهي الحقوق المنصوص عليها في المادة 8 من قانون العقوبات وهذا لمدة لا تتجاوز 5 سنوات.
4. المصادرة الجزئية للأموال وهي العقوبة التي ذكرناها أنفا فهما في هذه الحالة جوازيه.
5. حل الشخص الاعتباري وهي مقررة للشخص المعنوي كما سيرد بيانه.
6. نشر الحكم في جريدة يومية أو تعليقه في الأماكن التي يبينها.

ب- العقوبات المقررة للشخص المعنوي:

لاشك أن إقرار مسؤولية الشخص المعنوي بموجب تعديل قانون العقوبات بقانون رقم 15/04 المؤرخ في 2004/11/10 وفي تعديل نص المادة 51 مكرر التي نصت على أن يكون الشخص المعنوي مسؤولا جزائيا عن الجرائم التي ترتكب لحسابه من طرف أجهزته أو ممثليه الشرعيين عندما ينص القانون. ومسؤوليته لا يمنع من مساءلة الشخص الطبيعي كفاعل أصلي أو كشريك في نفس الأفعال. وبذلك يكون المشرع الجزائري قد انحاز وبعد تردد طويل إلى الرأي القائل بمسؤولية الشخص المعنوي الجزائية ، وقد حدد للشخص المعنوي العقوبات المقررة في المادة 389 مكرر وتتمثل فيما يلي:

- ❖ غرامة لا يمكن أن تقل عن أربع ( 4 ) مرات الحد الأقصى المنصوص عليه في المادة 389 مكرر 1 ومكرر 2
- ❖ مصادرة الممتلكات والعائدات التي تم تبييضها وتطبق عليه نفس الأحكام السالفة التي تنطبق على الشخص الطبيعي
- ❖ مصادرة الوسائل والمعدات التي استعملت في ارتكاب الجريمة كالأجهزة الإلكترونية والحاويات، والشاحنات... .وإذا تعذر تقديم أو حجز الممتلكات فيصار إلى بدل المصادرة بعقوبة مالية تساوي قيمة الممتلكات ، ولا يكون ذلك إلا بناء على خبرات معمقة كما أسلفنا الذكر.

كما يمكن للمحكمة أن تقضي عقوبات تكميلية تخص الشخص المعنوي وهي جوازيه، تمثل في:

- ❖ المنع من مزاولة نشاط مهني أو اجتماعي لمدة لا تتجاوز 5 سنوات.
- ❖ حل الشخص المعنوي.

وإضافة إلى ذلك فإن هناك تدابير أمن نصت عليها قوانين مختلفة نذكر منها:

- المادة 8 من القانون 04-08 المؤرخ في 14 أوت 2004 المتعلق بممارسة الأنشطة التجارية نصت على أنه لا يمكن أن يسجل في السجل التجاري ، أو يمارس نشاطا تجاريا الأشخاص المحكوم عليهم في جريمة تبييض الأموال .
- المادة 80 من قانون النقد والقرض 03-01 المؤرخ في 26 أوت 2003 نصت على أنه لا يكون مؤسسا لبنك أو مؤسسة مالية أو عضو بمجلس إدارتها من سبق ارتكابه لجرم تبييض الأموال (13).

ثانيا: ماهية السر المصرفي والاعتبارات التي يقوم عليها :

البحث في ماهية السر المصرفي تقتضي أن نتصدى أولاً لمفهوم السر المصرفي من خلال تعريفه والنظريات التي قيلت حول ذلك، ودراسة طبيعة هذا السر.

1- مفهوم السر المصرفي :

يعرف السر لغويا بأنه ما يكتمه الإنسان في نفسه ، فهو كل خير يقتصر العلم به على عدد محدود من الأشخاص، وهو كل معلومة مقرر لها إن تكون مكتومة أو هو ما يفضي به الشخص لآخر مستأمناً إياه على عدم إفشاؤه ، بل انه يشمل كل واقعة تقترب بها أدلة تدل على انه يجب إن تكون مكتومة أو كان العرف يقضي بكتمانها

وقد عرف السر المصرفي بأنه : أمر غير معروف وغير شائع بحيث يؤثر اطلاع الغير عليه تأثيراً يضر بمصلحة العميل ووضع المالي كإفشاء رصيد حساب احد العملاء أو الضمانات التي قدمها لقاء تسهيلات مصرفية (14).

2- طبيعة السر المصرفي :

لا تعتبر جميع الوقائع التي تصل إلى علم البنك بالنسبة لعمله سراً يتعين كتمانها، بل لابد إن تكون مرتبطة بعلاقات الأعمال بين البنك وعميله. وإن تصل هذه المعلومات إلى البنك بمناسبة مباشرة نشاطه وان نتجه إرادة العميل إلى اعتبار هذه الوقائع سراً أو إن تقضي طبيعتها بذلك. فليست جميع المعلومات التي يحصل عليها البنك تدخل ضمن النطاق السر المصرفي بل يجب إن تكون هناك حدوداً وفواصل بين ما يعتبر سرا وما لا يعتبر كذلك.

3- الاعتبارات التي تقوم عليها السرية المصرفية :

إن الأساس القانوني للكتمان المصرفي هو التزام المصرف بالمحافظة على أسرار عملائه المعهودة إليه وعدم إفشائها، لأن ذلك يعرضه للجزاءات المدنية والجزائية.

ويختلف نطاق الالتزام بالسر المصرفي تبعاً لاختلاف السياسة التشريعية للدولة ، وغالباً ما تستند هذه السياسة إلى حماية الحرية الشخصية للفرد وحماية مصلحة المجتمع ، ذلك إن إفشاء السر المصرفي يضر بمصلحة الشخص نفسه ، فضلاً انه يمس الجماعة ككل ، لذلك يتدخل المشرع بإسباغ الحماية الجنائية عليه (15).

أ-التزام المصارف بسر المهنة :

لقد نظمت بعض التشريعات الحديثة السرية المصرفية ووضعتها في مصاف الأسرار المهنية المتعارف عليها ، فإذا كانت هذه الأسرار تهدف إلى حماية الإنسان وخصوصياته ، فان السرية المصرفية تهدف بالإضافة لذلك تسهيل ممارسة المهنة المصرفية، فالسرية تدعم ثقة الجمهور بالمصارف وتعطي ضمانات جديده للكتم ولعدم كشف الأسرار تحت طائلة المسؤولية ، ما يؤدي بالتالي إلى تأمين المصلحة الاقتصادية للمجتمع.

ب- مبدأ السرية المصرفية :

حيث أن مبدأ السرية المصرفية هو موجب الالتزام بالسرية الواقعة على عاتق المصرف في ممارسة نشاطه والذي يستفيد منه الأشخاص الذين لهم علاقة أعمال مع هذا المصرف، إذن ينطوي هذا المبدأ على مفهوم حماية الحقوق المالية التي تنشأ لدى المصارف ذ وأصحاب هذه الحقوق الذين هم زبائن المصرف.

فموجب حفظ السرية ذا طبيعة مدنية ، تعاقدية ، تبعية ، مفروض لصالح الزبائن سواء نص عليه العقد صراحة أم في الشروط المعقودة بين المصرف وزبونه .

وإن تطبيق مبدأ السرية المصرفية يتصل اتصالا وثيقا بمصلحة عامة تتعلق بحسن تطبيق السياسة المالية بشكل عام<sup>(16)</sup>.

ج- حالات رفع السرية المصرفية :

المنطلق فقد نصت المادة 117 في فقرتها الرابعة من الأمر 3-0-11- تلزم بالسر مع مراعاة الأحكام الصريحة للقوانين جميع السلطات ما عدا:

- السلطات العمومية المخولة بتعيين القائمين بإدارة البنوك والمؤسسات المالية.
  - السلطة القضائية التي تعمل في إطار إجراء جزائي.
  - السلطات العمومية الملزمة بتبليغ المعلومات إلى المؤسسات الدولية المؤهلة لاسيما في إطار محاربة الرشوة وتبييض الأموال وتمويل الإرهاب.
  - اللجنة المصرفية أو بنك الجزائر التي يعمل لحساب هذه الأخيرة
- كما أن الاستثناءات الواردة على تطبيق مبدأ السرية المصرفية هي بمثابة حدود لهذه السرية فرضت لحماية النظام العام والمصلحة العامة من جهة والمصالح الخاصة من جهة أخرى.
- وعليه فإن قاعدة السرية المصرفية ليست مطلقة وإنما تعرف استثناءات عديدة أجازها المشرع الجزائري وأباح الكشف عن المعلومات والبيانات وإن كانت ذات طابع سري لضرورة المصلحة العامة وحفاظا على النظام العام والمتمثلة أساسا في:

1. رفع السرية المصرفية لضرورة المصلحة العامة
  2. الرقابة المصرفية على البنوك والمؤسسات وخاصة البنك المركزي .
  3. تبادل المعلومات وضرورة رفع السرية المصرفية من قبل البنوك خصوصا فيما يتعلق بتبادل المعلومات بين المصارف داخليا وخارجيا وقاية من الأخطار.
  4. تبادل المعلومات في إطار الاستعلام التجاري.
  5. التبليغ بالمعلومات المصرفية في إطار التعاون الدولي .
  6. حق الاطلاع بالنسبة للإدارة الضريبية .
  7. المساعدة القضائية.
  8. رفع السر المصرفي برضا الزبون نفسه .
  9. رفع السر المصرفي في حالة فقدان الزبون لأهليته.
  10. رفع السر المصرفي في حالة وفاة الزبون .
  11. رفع السر المصرفي في حالة ما إذا كان المصرفي طرفا في النزاع .
- 4- الآثار المترتبة على إفشاء السر المصرفي وأنواع المسؤوليات :
- لقد سبقنا وأن أشارنا إلى أن السر المصرفي تميز في بدايته بالطبيعة العقدية قبل أن يعترف به قانونا وتخصيص جزاءات ردية له ،ذلك أن أي تشريع أو تنظيم لا يكون نافذا وذا مصداقية إلا إذا اقترن بجزاءات ردية تتخذ حالة خرق أحكامه، ونظرا لما لقاعدة السرية المصرفية من أهمية كبرى في النظام المصرفي باعتبارها من أهم قواعد العمل المصرفي التي تفرضها القوانين والأعراف، فإن الإخلال بها تترتب عنه عقوبات جزائية وأخرى تأديبية ومدنية<sup>(17)</sup> .
- أ- المسؤولية المدنية:

مسؤولية البنك عموماً لا تقوم إلا في حالة توافر ثلاثة شروط أساسية وهي تواجد ارتكاب خطأ من طرف البنك وحصول ضرر من جراء ذلك .  
ب-المسؤولية الجزائية:

تجرم التشريعات في كثير من الدول إفشاء الأسرار، وتفرض عقوبة جنائية على مرتكبه بعد أن كان مجرد التزام مدني بالكتمان مفروض على المصرفي .  
العقوبة المقررة:

إن الجزاء المقرر لجريمة الإخلال بواجب السر المصرفي يختلف بحسب ما إذا كانت والبيانات تتعلق بالزبون أو بالمصرف .

فإذا تعلق الأمر بالمعطيات التي تخص الزبون فالعقوبة المقررة وفقاً للمادة 301 من قانون العقوبات هي الحبس من شهر إلى ستة أشهر وغرامة من 2000 دج إلى 100.000 دج ، أما إذا كانت المعطيات تتعلق بالمصرف فالجزاء المترتب حسب نص المادة 302 هو الحبس من سنتين إلى خمس سنوات وغرامة من 20.000 إلى 100.000 دج كما يجوز الحكم على الجاني بعقوبات تكميلية تتمثل في الحرمان من حق أو أكثر المنصوص عليها في المادة 14 والمذكورة في المادة 9 مكرر 1 من نفس القانون بالإضافة إلى عقوبات تأديبية.

ثالثاً : دور البنوك في عمليات تبييض الأموال

لقد خطا البنك المركزي الجزائري خطوة مهمة في مجال مكافحة غسيل الأموال وذلك بإصداره لتعليمات مكافحة غسيل الأموال من خلال النظام رقم 01-05 كذلك وإدراك من المشرع الجزائري لأهمية مكافحة الإرهاب وتمويل العمليات الإرهابية ، فقد صدر مؤخراً الأمر: رقم 12-02 المعدل و المتمم للقانون المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال و تمويل الإرهاب و مكافحتهم الصادر سنة 2005 . ولكن التساؤل الذي يطرح نفسه، هل تكفي هذه التعليمات والمواد لمكافحة غسيل الأموال والتي تهدد الاقتصاد الجزائري كما تهدد غيره من الاقتصاديات العالمية؟!

سوف نحاول التعرف على الإجابة عن هذا السؤال من خلال معرفة دور البنوك في عملية غسيل الأموال ، وماهية المشاكل التي تثار ، ومدى مسؤولية البنك عن القيام بغسيل هذه الأموال<sup>(19)</sup> .

#### 1- مسؤولية البنك عن القيام بتبييض الأموال :

يلعب القطاع المصرفي دوراً رئيسياً في مجال غسيل الأموال ومكافحة هذه الجريمة إذ لا يمكن تصور نجاح أية إجراءات أمنية وقائية أو عقابية في هذا المجال دون تعاون القطاع المصرفي. فمن المعروف والطبيعي أن يلجأ غاسلو الأموال إلى البنوك لتحويل أموالهم إلى اعتمادات وودائع بحيث يصبح التصرف بها أكثر سهولة ويسراً إضافة إلى اللجوء إلى توظيف هذا الأموال من خلال المصارف والمؤسسات المالية بصورة استثمارات مالية بهدف إخفاء المصادر الحقيقية لهذه الأموال القذرة، مستفيدين من السرية المصرفية .

وبناءً على ما ذكر فقد تتعرض البنوك للمساءلة عن تلقيها أو قبولها للأموال القذرة خاصة إذا كانت تعلم أن هذا الأموال متحصلة عن فعل إجرامي.

وهنا يبرز التساؤل عن مدى اعتبار البنك مسئولاً أو مساهماً في النشاط الجرمي لغسيل الأموال ، ومدى اعتباره مرتكباً لجريمة إخفاء أشياء أو أموال متحصلة عن جريمة عند قبوله إيداع أموال قذرة لديه<sup>(20)</sup> .

#### 2- الالتزامات البنكية في سبيل مكافحة جريمة تبييض الأموال :

البنوك والمصارف إحدى الحلقات الرئيسية التي تدور فيها الأموال المستمدة من مصادر غير مشروعة ، بل يمكن اعتبارها احد أنجع الحلقات بسبب النتيجة النهائية والتي تصل إليها المصارف والبنوك بالذات لعملية غسيل الأموال ، ويرجع السبب في ذلك إلى طبيعة العمل المصرفي وتشعب العمليات المالية التي يمارسها على مستوى يومي ، وهذا التشعب بطبيعة الحال سيبيد الأموال غير المشروعة عن مصادرها الفعلية ويدخلها في دوامة من العمليات التجارية والمالية التي يصعب على السلطات الرقابية تدقيقها والوصول إلى الأموال غير المشروعة عبرها.



وهو ما جعل المشرع يلزم البنوك بمجموعة من الالتزامات للقضاء على هذه الجريمة المدمرة للاقتصاد ومن أهمها ما يلي:

- الدفع عن طريق القنوات المالية والبنكية: نظرا لوجود سيولة نقدية كبيرة خارج نطاق المراقبة، فإن القانون المذكور 01/05 ألزم على كل من يقوم بدفع مبلغ يحدد عن طريق التنظيم أن يكون عبر القنوات البنكية والمالية، كما أشارت إلى ذلك المادة 06 من القانون المذكور.

وقد صدر بصدد تطبيق المادة المذكورة المرسوم التنفيذي رقم 05-442 في 12 شوال 1426 الموافق لـ 14 نوفمبر 2005 لتطبيق النص المذكور، وحدد المبلغ الأدنى الواجب للدفع عن طريق القنوات البنكية والمالية بمبلغ 0.000 5 دج.

ويجب أن يتم الدفع المبلغ المذكور إما بواسطة:

- (1) الصك Le Chèque
- (2) التحويل Le virement
- (3) بطاقة الدفع La carte de payment
- (4) الاقتطاع Le prélèvement
- (5) السفتجة La lettre de change
- (6) السند لأمر Billet à ordre

أو بكل وسيلة دفع كتابية

- التحقق من شخص العميل سواء أكان شخصا طبيعيا أو معنويا، وسواء أكان من يتعامل مع البنك العميل نفسه أو نائبه، كالكيل عن شخص العميل، ويمتد هذا التحقق ليشمل العميل المؤقت وهو العميل العابر كالشخص الذي ليس له حساب أو علاقات قائمة مع البنوك ويتقدم بخدمة ما، أو يتلقى تحويلات نقدية عن طريق البنك، أو يقوم باستبدال عملة أجنبية من البنك كما تقتضي ذلك المادة 8 من القانون المذكور
- والالتزام بفحص هوية العملاء يقتضي أن يمتنع البنك عن إجراء أية تعاملات
- المراقبة الخاصة لبعض العمليات المشبوهة

حفظ السجلات La conservation des documents

- الاحتفاظ بالوثائق المتعلقة بهوية الزبائن وعناوينهم وكذا الوثائق المتعلقة بالعمليات التي أجراها الزبائن ولمدة 5 سنوات وتصبح في متناول السلطات المختصة.
- وإذا شك أحد الموظفين بوجود عملية تبييض الأموال كان لزاما عليه تبليغ الهيئة المكلفة بالمكافحة والمتمثلة في: خلية معالجة الاستعلام المالي الموجودة على مستوى وزارة المالية.

3- الإجراءات المتبعة في مجال الوقاية من تبييض الأموال:

- كما رأينا أنفا فإن خلية معالجة الاستعلام المالي تم إنشاؤها وعين أعضائها قبل تجريم ظاهرة تبييض الأموال، وذلك رغبة من المشرع في تجريمها، لذلك نجد القانون 01/05 يتكلم عن الهيئة المتخصصة L'organe spécialisé وهي في تعريفه لها هي خلية معالجة الاستعلام المالي المنصوص عليها في التنظيم الساري المفعول.
- وقد أضاف هذا القانون إضافة إلى المرسوم التنفيذي السالف البيان بعض الإجراءات الواجب إتباعها قصد الحد من ظاهرة تبييض الأموال، والتي يمكن أن نلخصها على النحو التالي:

1- الإخطار بالشبهة La déclaration de soupçon:

وهي أول عملية تتم في إطار اكتشاف الجريمة وفحواها وجود شك أو ريب في عمليات معقدة أو حتى بسيطة من شأنها أن تشكل تبييضا للأموال.

2- الإجراءات المتخذة من طرف خلية الاستعلام المالي:

بعد ورود إخطار الشبهة تقوم الخلية بتسليم وصل الإخطار بالشبهة وتقوم بجمع كل البيانات والمعلومات التي يمكن أن تساعد في اكتشاف مصدر الأموال أو الطبيعة الحقيقية للعمليات موضوع الإخطار ، ولها إما أن تقوم بإرسال الملف La transmission du dossier وتقوم بإرسال الملف إلى السيد وكيل الجمهورية في كل حالة يحتمل أن تكون الوقائع مرتبطة بجريمة تبييض الأموال.

3- التدابير التحفظية: Les mesures conservatoires:

يمكن للخلية أن تعترض لمدة أقصاها 72 ساعة على تنفيذ أية تنفيذ عملية بنكية لأي شخص طبيعي أو معنوي تقع عليه شبهات قوية لتبييض الأموال .

4- الضمانات التي قررها القانون للأشخاص الخاضعين لواجب الإخطار بالشبهة:

لا يمكن متابعتهم من أجل انتهاك السر البنكي أو السر المهني ، للأشخاص الذين قاموا بالإخطارات المنصوص عليها.

وبالتالي فإن القانون قد اعتبر أن الأشخاص المكلفين بالإخطار بالشبهة متى تصرفوا بحسن نية يعفون من المتابعة أي سبب من أسباب الإباحة المنصوص عليها في المادة 39 من قانون العقوبات على اعتبار أن الفعل هذا مما أذن أو أمر به القانون.

5- التعاون الفعال بين البنوك والأجهزة الرقابية.

6- التعاون الدولي (21) .

- الوضع في التشريع الجزائري والاتفاقيات الدولية :

إن الجزائر كسائر الدول النامية، ليست بمنأى من مخاطر هذه الظاهرة الإجرامية التي اكتسحت أقطار المعمورة من أقصاها، سيما أمام التوجهات الاقتصادية التي أصبحت أمر حتميا وضروريا للارتباط الحيوي و النفعي مع العالم، فبات حتميا أن تُضم صوتها إلى ما أجمع عليه المجتمع الدولي و أن تُوقع وتصادق على الاتفاقيات التي ومن بينها اتفاقية باليرمو 2000 ( PALIRMO ) الأمم المتحدة، المتعلقة بالجريمة المنظمة عبر الوطنية، و التي دخلت حيز التنفيذ في 29 سبتمبر 2003 و التي صادقت عليها الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي المؤرخ في 05 فيفري 2002، و بمقتضى هذه الاتفاقية و الاتفاقيات الأخرى أصدر المشرع الجزائري جملة من التشريعات تماشيا و التطور الحاصل ووفقا لإرادة المجموعة الدولية، و إلى ما تقتضيه الحاجة الملحة للاقتصاد الحر و متطلبات التقدم السريع في إطار العولمة بإصلاح المنظومة المصرفية و إصدار قانون الوقاية من جرائم تبييض الأموال و تمويل الإرهاب و مكافحتها (22) و إصدار قواعد قانونية بتعديل قانون العقوبات و إدراج تدابير في إطار قانون مكافحة الفساد .

و غالبية النصوص التشريعية تضمنت رفع السر البنكي، كما ألزمت البنوك بتقديم تصريحات حول العمليات و الصفقات المشبوهة ومنها:

- القانون 01-05 المؤرخ في 06 فبراير 2005 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال و تمويل الإرهاب و مكافحتها.
  - المرسوم التنفيذي رقم 127/02 المؤرخ في 07.04.2002 و المتعلق بإنشاء خلية الاستعلام المالي.
  - الأمر الرئاسي رقم 01/03 المؤرخ في 19 فيفري 2003، المعدل و المتمم للأمر رقم 96/22 المؤرخ في 09.1996 المتعلق بقمع مخالفة التشريع و التنظيم الخاصين بالصرف و حركة رؤوس الأموال من و إلى الخارج.
  - القانون رقم 15/04 المؤرخ في 10/11/2004 المعدل و المتمم للأمر رقم 156/66 المتضمن قانون العقوبات.
  - قانون 01-06 المؤرخ في 20 فبراير 2006 المتعلق بالفساد .
- إن هناك توجهاً دولياً قوياً نحو إلغاء السرية المصرفية في التعاملات البنكية لمنع عمليات تمويل الإرهاب و غسيل الأموال و غيرها من الجرائم الاقتصادية. و يظهر ذلك من خلال الجهود الدولية

والعربية لإهدار مبدأ السرية المصرفية في سبيل مكافحة غسل الأموال ، وأيضا توفير الحماية للبنوك من تجريمها بإفشاء السر المصرفي إذا هي أدلت بمعلومات عن الحسابات المشبوهة لديها.

### الخاتمة:

يتضح من مجمل ما ورد في هذا البحث من دراسة لموضوع أثر السرية المصرفية على مكافحة جريمة تبييض الأموال وللتجاهات المختلفة والنظريات حولها ، إن السرية تحمل الكثير من الإيجابيات لدى تطبيقها بشكل صارم كما أنها في الوقت نفسه لها من السلبيات ما يؤثر على المكاسب التي تعود من تطبيقها.

فبالنسبة لإيجابيات السرية المصرفية أنها تضيف حاجز من الكتمان علي الأموال في المصارف وهي بذلك تحمي الحرية الشخصية في إنأى الشخص بذمته المالية بعيدا عن معرفة الآخرين وهي بهذا تستقطب الأموال الوطنية وتمنعها من مغادرة البلاد بحثا عن الأمان الذي تنشده وفي الوقت ذاته تستقطب أيضا الأموال الأجنبية التي تبحث عن مأوى وملجأ لها. واجتذاب رؤوس الأموال واستقرارها في بلد ما يؤدي بالضرورة إلى تنمية الاقتصاد الوطني ورفع مستوى الحياة والدليل على ذلك سويسرا.

ومن جهة أخرى فان السرية المصرفية تعتبر غطاءً لإخفاء الأموال الناجمة عن طرق غير مشروعة كالمخدرات والتهرب والجرائم وهو ما يعرف بتبييض الأموال الملوثة. ولقد كان دأبي في هذه الدراسة إن اعرض لمختلف النظريات وان اعقد المقارنات وان أناقش وجهات نظر مختلفة للوصول إلى نتائج منطقية ومقبولة حول التعارض فيما بين السرية المصرفية، ومكافحة غسل الأموال.

وبما إننا في الجزائر بلد محدود الإمكانيات ويفتقر إلى الموارد الطبيعية لنمو اقتصاده واغتائه فأرى من الضرورة بمكان تطبيق نظام السرية المصرفية لدينا وتقديم الخدمات والتسهيلات المصرفية لجذب رؤوس الأموال الأجنبية مما يساعد علي إنعاش اقتصادنا الوطني وازدهار التنمية الاجتماعية. ولكن ذلك يجب إن يكون عبر التطبيق السليم لنظام السرية المصرفية للأخذ بمزاياه وتجنب سلبياته ومن ذلك التطبيق مكافحة ظاهرة غسل الأموال الملوثة ، وذلك يكون عبر إصدار قوانين خاصة لمحاربة عمليات غسل الأموال.

وأخيرا فانه لتبني نظام السرية المصرفية في مصارفنا الوطنية نوصي مشرنا بإصدار قانون للسرية المصرفية يجنبنا سلبياته ويأخذ بالإيجابيات.

التهميش:

- (1) أنظر سميحة القليوبي ، الأسس القانونية لعمليات البنوك ، مكتبة عين الشمس ، القاهرة ، 1992 ، ص 244 .
- (2) أنظر مركز الدراسات القضائية التخصصي: <http://WWW.COJOSS.COM> ص 05.
- (3) أنظر د/عبد الفتاح بيومي الحجازي، جريمة غسل الأموال بين الوسائط الالكترونية و نصوص التشريع، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، 2006 ص 08.
- (4) أنظر عياد عبد العزيز، تبييض الأموال، القوانين والإجراءات المتعلقة بالوقاية منها ومكافحتها في الجزائر، دار الخلدونية ، 2007 ، ص 05 .
- (5) أنظر عياد عبد العزيز ، نفس المرجع ، ص 10 .
- (6) أنظر حامد هوى قشقوش ، جريمة تبييض الأموال في نطاق التعاون الدولي، بيروت ، 2003 ، ص 132 .
- (7) أنظر سميحة القليوبي ، مرجع سابق ، ص 284 .
- (8) أنظر عياد عبد العزيز ، مرجع سابق ، ص 30 .
- (9) أنظر د/ عبد الفتاح بيومي الحجازي ، مرجع سابق ، ص 13 .

- (10) أنظر سمر فايز إسماعيل ، تبييض الأموال ، دراسة مقارنة ، منشورات زين الحقوقية ، 2010 ، ص 23 ، 24 ، 25 ، 26 ، 27 .
- (11) Voir Herbert SHOINLE, Secret bancaire dans la C.EE et en suisse, P17.
- (12) أنظر أحسن بوقبيعة ، الوجيز في القانون الجنائي الخاص ، الجرائم ضد الأشخاص والجرائم ضد الأموال ، الجزء الأول ، دار هومة للنشر ، الجزائر ، 2009 ، ص 82 .
- (13) أنظر قانون العقوبات، الطبعة الجديدة.
- (14) أنظر د/ محمد عبد الحي إبراهيم سلامة، إنشاء السر المصرفي بين الحظر و الإباحة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2012 ص 19.
- (15) أنظر د/ محمد عبد الحي إبراهيم سلامة، نفس المرجع، ص 20، 21 .
- (16) أنظر د/ محمد وعبد الحي إبراهيم سلامة، مرجع سابق، ص 30.
- (17) أنظر علي سليمان، النظرية العامة للالتزام، مصادر الالتزام في القانون المدني الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 1999 ص 10 .
- (18) أنظر جلال وفاء محمدين ، دور البنوك في مكافحة غسل الأموال ، القاهرة 1999 ، ص 102 .
- (19) أنظر سليمان عبد المنعم، دروس في القانون الجنائي الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000.
- (20) أنظر نادر عبد العزيز، مرجع سابق، ص 52، 54.
- (21) أنظر مبروك حسين ، المدونة البنكية الجزائرية ، درا هومة للنشر ، الجزائر ، 2010 .
- (22) تبييض الأموال، وسرية الأعمال المصرفية - آليات مكافحة ومعالجة غسل الأموال، ملتقى غسل الأموال، المنعقد في الشارقة بدولة الإمارات العربية المتحدة في فبراير، 2007.